



الذكاء الاصطناعي التوليدي وتحولات العمل الإعلامي : دراسة تحليلية للتحديات المهنية والأخلاقية وآليات الحوكمة

احمد علي عمار عبدالجواد

طالب دكتوراه الاكاديمية الليبية للدراسات العليا جنزور - ليبيا

Generative Artificial Intelligence and the Transformation of Media Work: An Analytical Study of Professional and Ethical Challenges and Governance Mechanisms

Ahmed Ali Ammar Abduljawad, PhD Candidate, Libyan Academy for Postgraduate Studies, Janzour – Libya

ahmedobochac@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2026/09/02 - تاريخ المراجعة: 2026/09/03 - تاريخ القبول: 2026/10/02 - تاريخ النشر: 2026/10/12

الملخص

تتناول الدراسة التحولات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي التوليدي على إنتاج المحتوى الإعلامي، وتفحص التوتر بين مكاسب الكفاءة ومقتضيات المصداقية والاستقلال التحريري. اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً وثائقياً ومراجعة موضوعية انتقائية لأدبيات أكاديمية وتقارير مؤسسية وإرشادات مهنية منشورة، من دون استبيانات أو مقابلات أو ادعاء قياس ميداني. نُظمت المادة في محاور الاستخدامات المهنية، ومخاطر الدقة والتحيز والخصوصية والملكية الفكرية، ومستويات الحوكمة المؤسسية. وخلص التحليل إلى أن قيمة الأدوات التوليدية تتوقف على طبيعة المهمة ودرجة حساسيتها، وأن الفصل بين المساعدة التقنية والمسؤولية التحريرية يقتضي تحققاً بشرياً موثقاً، وإفصاحاً متناسباً، وتدريباً وسياسات واضحة. وتقتصر الدراسة إطاراً متدرجاً لحوكمة الاستخدام وفق المخاطر، قابلاً للتكيف مع المؤسسات الإعلامية العربية والليبية، دون الادعاء باختباره تجريبياً.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ الصحافة؛ أخلاقيات الإعلام؛ الحوكمة؛ التحقق؛ غرف الأخبار.

Abstract

This article examines how generative artificial intelligence reshapes media production and the tension between efficiency gains and editorial credibility. It adopts a documentary analytical approach and a selective thematic review of academic literature, institutional reports, and professional guidance; it does not claim original survey or interview data. The analysis addresses professional applications, risks of inaccuracy, bias, privacy breaches and intellectual property disputes, and organizational governance. It argues that the value and risks of generative tools depend on task sensitivity, while editorial accountability must remain human and demonstrable. A risk-tiered governance framework is proposed, including documented verification, proportionate disclosure, staff training, and escalation procedures. The framework is intended for contextual adaptation, including by Libyan media organizations, and has not been empirically validated.

Keywords: generative AI; journalism; media ethics; governance; verification; newsrooms.

1. المقدمة

أصبحت أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي جزءًا من النقاش حول مستقبل الصحافة والإذاعة والتلفزيون والمنصات الرقمية وعلى خلاف الأتمتة التقليدية التي تنفذ قواعد محددة، تنتج النماذج التوليدية نصوصًا وصورًا وأصواتًا ومقاطع فيديو اعتمادًا على أنماط تعلمتها من بيانات واسعة. يفتح هذا التحول فرصًا لتسريع عمليات الصياغة والترجمة والتلخيص وإعادة التهيئة للمنصات، لكنه يضيف طبقة من عدم اليقين إلى سلسلة التحقق الصحفي: فالمخرج اللغوي المتناسك ليس بالضرورة واقعة صحيحة أو مصدرًا موثوقًا.

تظهر أهمية الموضوع لأن الإعلام ليس قطاعًا إنتاجيًا عاديًا؛ إذ تتصل مخرجاته بحق الجمهور في المعرفة، وبسمعة الأفراد، وبسلامة المجال العام. لذلك لا تكفي مؤشرات تقليل زمن العمل لتقييم إدخال أدوات التوليد في المؤسسات الإعلامية. ينبغي أن تشمل معايير التقييم قابلية تتبع المصدر، ووضوح مسؤولية النشر، وحقوق أصحاب البيانات، والقدرة على اكتشاف الخطأ وتصحيحه. ويشير تقرير معهد رويترز لعام 2025 إلى اتساع اهتمام قيادات إعلامية دولية بالاستخدامات الداخلية والخدمات الموجهة للجمهور، مع التنبيه إلى أن نتائج عينته الاستراتيجية لا تمثل كل مؤسسات العالم (Newman & Cherubini, 2025).

ينطلق البحث من فجوة تحليلية تتمثل في الفصل الشائع بين الأدبيات التي تحثي بالكفاءة التقنية والأدبيات التي تركز على المخاطر الأخلاقية؛ ويقترح قراءتهما معًا عبر سؤال حوكمي: أي استخدامات يمكن إجازتها، وبأي شروط تحقق وإفصاح ومساءلة؟ وفي السياق الليبي، تكتسب هذه المقاربة قيمة استشرافية للمؤسسات متفاوتة الموارد، لكن الدراسة لا تزعم قياس تبني التقنية داخل ليبيا أو تمثيل مواقف الإعلاميين الليبيين

2. إشكالية الدراسة وأهدافها

تتمثل الإشكالية في غياب التلازم الضروري بين قدرة أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي على إنتاج مواد إعلامية مقنعة وبين قدرتها على الالتزام بقواعد الإثبات والإنصاف والتحرير المهني. وتزداد المشكلة عندما تنتقل الأداة من مساعدة الصحفي إلى صياغة مادة قابلة للنشر دون توثيق مصدر المعلومات أو تحديد مسؤول بشري عن مراجعتها. تسعى الدراسة إلى: أ) (تصنيف الاستخدامات الإعلامية للأدوات التوليدية بحسب مراحل العمل؛ ب) (تحليل التحولات في المهارات والمسؤوليات؛ ج) (تفسير المخاطر المهنية والأخلاقية؛ د) (مقارنة المبادئ المستفادة من إرشادات مهنية ودولية؛ هـ) (اقتراح إطار حوكمة عملي متدرج بحسب مستوى الخطر). وتجب عن الأسئلة التالية: كيف تتغير سلسلة الإنتاج الإعلامي عند إدخال أدوات التوليد؟ وما الفرق بين المساعدة التحريرية وصناعة الوقائع؟ وأي المخاطر تتطلب تحققًا وإفصاحًا أو منعًا؟ وكيف يمكن للمؤسسات محدودة الموارد تطبيق حوكمة متناسبة مع قدراتها؟

3. المنهجية وحدود الاستدلال

تعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا وثائقيًا، قائمًا على مراجعة موضوعية انتقائية لمراجع منشورة في تقاطع الذكاء الاصطناعي، والصحافة والحوكمة. وتشمل مادة التحليل أبحاثًا أكاديمية تأسيسية في أتمتة الصحافة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتقارير معهد رويترز عن اتجاهات غرف الأخبار، ووثائق اليونسكو، وإرشادات وكالة أسوشيتد برس، وإطار إدارة مخاطر (NIST) الذكاء الاصطناعي الصادر عن المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا.

اقتصرت المراجعة على المصادر الواردة في قائمة المراجع، وتجمع بين أعمال تأسيسية منشورة منذ عام 2003 ووثائق وإرشادات مؤسسية صدرت حتى عام 2025. ولم تُستخدم قاعدة بيانات واحدة أو بروتوكول بحث مسبق أو تقييم منهجي لجودة جميع الدراسات؛ لذلك فإن اختيار المصادر مقصود وغير شامل. واستبعد من الاستدلال كل ادعاء يتطلب بيانات

ميدانية عن المؤسسات الليبية لم تتوافر في هذه المادة. وتستخدم الوثائق التنظيمية لتحديد مبادئ الحوكمة، بينما تُستخدم المؤلفات الأكاديمية لتفسير التحولات المهنية وحدود الأئمة

، تم اختيار المصادر وفق صلتها المباشرة بأحد المحاور الأربعة: الاستخدامات، المسؤولية التحريرية، المخاطر الحقوقية والحوكمة. ثم قورنت المبادئ المتكررة، ورُبطت بنقاط اتخاذ القرار في دورة إنتاج المادة الإعلامية. وهذه مراجعة تحليلية انتقائية وليست مراجعة منهجية شاملة أو تحليلًا تلويًا؛ ولذلك لا تقدم عددًا كليًا للدراسات المسترجعة أو نتائج انتشار قابلة للتعميم.

لا تتضمن الدراسة استنباطًا أو مقابلات أو تجارب أو بيانات داخلية لمؤسسات إعلامية ليبية. وتُصاغ النتائج بوصفها استنتاجات تحليلية من الوثائق، لا نتائج ميدانية. كما أن الإطار المقترح في نهاية الدراسة يحتاج اختبارًا وتعديلًا مؤسسيًا وقانونيًا قبل تبنيه بوصفه سياسة نافذة. ولا يجوز استنتاج أن المخاطر أو السياسات الموصوفة مطبقة بالفعل في مؤسسة ليبية بعينها.

4. الإطار المفاهيمي والنظري

يُقصد بالذكاء الاصطناعي التوليدي أنظمة قادرة على إنتاج محتوى جديد ظاهريًا استجابة لتعليمات المستخدم، بما في ذلك النص والصورة والصوت والفيديو. ولا ينبغي الخلط بينه وبين أدوات البحث في الأرشفة، أو التعرف الآلي إلى الكلام، أو التوصية الخوارزمية، رغم أن هذه التقنيات قد تتكامل داخل منظومة واحدة. التمييز مهم لأن إنتاج جملة خبرية غير مسندة يثير مخاطر تختلف عن فرز وثائق موجودة يمكن الرجوع إليها.

فهم أن التبنّي المؤسسي ليس قرار شراء أداة فحسب، بل عملية تتأثر (Rogers, 2003) بتتبع نظرية انتشار الابتكارات بالمنفعة المتصورة والتوافق مع الممارسة المهنية وإمكان التجربة والتعقيد. أما مقارنة المسؤولية الاجتماعية للإعلام فتركز على التزامات الدقة والإنصاف والمساءلة تجاه الجمهور، وهو ما يجعل الحكم على التبنّي مرهونًا بنوعية الضوابط لا بسرعة التنفيذ وحدها.

يمكن كذلك توظيف مفهوم حارس البوابة بصورة نقدية: ففي الإنتاج التقليدي يقرر الصحفي والمحرر ما الذي يمر إلى الجمهور؛ أما في الإنتاج المدعوم بالتوليد، فتدخل قرارات إضافية تتعلق باختيار النموذج، وصياغة الأمر، وتحديد المواد المرجعية، وتقييم الاستجابة. لا تخفي البوابة البشرية بالضرورة، بل تتوزع عبر سلسلة قرارات تقنية وتحريرية يجب أن تكون قابلة للمراجعة.

يجب تجنب اختزال الاستقلال التحريري في وجود شخص يضغط زر الموافقة. فالإشراف البشري الفعّال يعني امتلاك وقت ومهارة ومصادر تمكن من الاعتراض على المخرج أو رفضه، لا مجرد اعتماد شكلي للنص. وعليه، فإن جودة الحوكمة تقاس بقدرة المؤسسة على إيقاف الخطأ قبل النشر ومعالجته بعده.

5. تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في العمل الإعلامي

في مرحلة التخطيط، يمكن للأداة المساعدة في توليد زوايا أسئلة، وبناء مخطط أولي للحلقة أو التقرير، واقتراح عناوين بديلة. هنا تكون المخاطر محدودة نسبيًا إذا عوملت المخرجات بوصفها مقترحات قابلة للنقد، لا حقائق. وتصبح المخاطر أعلى عندما تنتج الأداة أسماء ضيوف أو أرقامًا أو وقائع لم يتم التثبت منها.

في جمع المعلومات، قد تساعد النماذج على فرز وثائق طويلة أو تلخيص محاضر ومقارنة نسخ متعددة غير أن التلخيص قد يسقط تحفظًا أو يعيد صياغة اقتباس بطريقة تغير دلالاته؛ ولذلك ينبغي ربط كل معلومة مؤثرة بمقطع محدد من مصدر

أصلي يمكن للمحرر الرجوع إليه. كما يجب عدم رفع ملفات سرية أو بيانات مصادر حساسة إلى خدمات خارجية دون موافقة وسياسة حماية مناسبة

في التحرير، تشمل الاستخدامات تصحيح اللغة، وتبسيط العبارات، وإعداد نسخ مختصرة لمنصات متعددة، واقتراح عناوين. ويتطلب ذلك التمييز بين تغيير الأسلوب وتغيير المعنى؛ فاختصار وصف قضائي أو طبي أو سياسي قد يحذف قيماً جوهرياً. وفي الأخبار العاجلة ينبغي أن تبقى السرعة خاضعة لمبدأ التحقق المستقل

في الإنتاج السمعي البصري، يمكن توليد تعليق صوتي أو ترجمة أو نصوص مصاحبة أو عناصر توضيحية. لكن استتساخ صوت شخص أو إنشاء مشهد يبدو توثيقاً يحمل خطراً خاصاً يتمثل في إيهام الجمهور بأن تسجيلاً واقعياً حدث بالفعل. لهذا ينبغي الفصل بصرياً ولفظياً بين المادة الأرشيفية والتمثيل الاصطناعي، مع الامتناع عن اصطناع شهادة أو واقعة لم تقع

في النشر والتوزيع، قد تُستخدم أدوات التوليد لصياغة رسائل مخصصة أو إجابات تفاعلية من أرشيف المؤسسة. وتصبح المسألة الحاسمة هنا هي نطاق البيانات التي يستند إليها النظام، وطريقة عرض الروابط إلى الأصول، ووجود آلية للإبلاغ عن الإجابات الخاطئة. ويشير تقرير رويترز إلى اهتمام ناشرين بتلخيص الأخبار وتحويل النص إلى صوت، لكنه لا يثبت . (Newman & Cherubini, 2025) أن كل المبادرات المخطط لها قد نُفذت

6. التحولات المهنية داخل المؤسسة الإعلامية

ينتقل جانب من وقت الإعلامي من الصياغة الأولى إلى تحديد المهمة، والتحقق من المخرجات، وتحريرها، وتوثيق القرارات. وقد تظهر مهارات جديدة تشمل كتابة تعليمات دقيقة، وتقييم الموثوقية، وفهم حدود النموذج، وإدارة بيانات المؤسسة. ومع ذلك، فإن هذه المهارات لا تغني عن المعرفة بالمجال أو الحكم التحريري أو القدرة على الوصول إلى مصادر مستقلة

يمكن أن يؤدي الاعتماد غير النقدي إلى إضعاف الممارسة الاستقصائية إذا صار المخرج السلس بديلاً عن جمع الأدلة، وفي المقابل، قد يتيح الاستخدام المقيد وقتاً أكبر للتقصي والمقابلات والتحقق. الفرق بين المسارين لا تحدده التقنية وحدها بل نموذج الإدارة والحوافز ومعايير تقييم الأداء

تحتاج المؤسسات إلى إعادة تعريف المسؤولية عن الأخطاء. لا يجوز أن تتحول عبارة «أنتجت الأداة» إلى وسيلة للتصلل من النشر؛ فالمؤسسة مسؤولة عن قرار نشر المادة، والمحرر عن الالتزام بالإجراءات، والإدارة عن توفير التدريب والسياسات، والموارد التقني عن الالتزامات المحددة تعاقدياً وقانونياً

ومن الضروري الانتباه إلى عدم التكافؤ بين المؤسسات: فقد تستطيع غرف الأخبار الكبرى بناء أدوات داخلية ومراجعات قانونية متخصصة، بينما تعتمد مؤسسات أصغر على خدمات عامة. ولهذا ينبغي أن تكون الحوكمة قابلة للتدرج: إجراءات أساسية إلزامية للجميع، وإجراءات إضافية للمهام عالية الخطورة

7. المخاطر الأخلاقية والمهنية

أول المخاطر هو الدقة: قد تنتج النماذج وقائع أو إحالات أو اقتباسات تبدو صحيحة لكنها غير مثبتة. وتصبح الخطورة أكبر عندما تنتقل الأخطاء بين منصات متعددة بسرعة. ولا يكفي طلب «تأكد من صحة الإجابة» من النموذج نفسه؛ إذ ينبغي الرجوع إلى مصدر مستقل وأصلي، خصوصاً في الأسماء والتواريخ والالتزامات والإحصاءات

ثانيًا، التحيز والإنصاف: تتأثر المخرجات ببيانات التدريب وبطريقة السؤال وباختيارات التصنيفية. وقد تنتج تمثيلات نمطية للجنس أو المنطقة أو الفئات الاجتماعية. وفي التغطيات المحلية، قد تُهمَّش لهجات وأسماء ومصطلحات لا تمثلها البيانات بصورة كافية؛ لذا يجب إشراك محررين ذوي معرفة سياقية ومراجعة اللغة والمعنى.

ثالثًا، الخصوصية وسرية المصادر: رفع وثائق داخلية أو بيانات شخصية إلى أداة خارجية قد يتعارض مع التزامات المؤسسة تجاه مصادرها وموظفيها. ولا ينبغي استخدام البيانات الحساسة إلا وفق أساس قانوني وضوابط وصول وحفظ واضحة، مع تفضيل إزالة المعلومات الشخصية متى أمكن.

رابعًا، الملكية الفكرية: تثير عملية تدريب النماذج وإعادة إنتاج الأساليب والصور والمقاطع أسئلة حقوقية تتغير بحسب الولاية القضائية وشروط الترخيص. يجب ألا يفترض المحرر أن سهولة توليد صورة أو موسيقى تعني سلامة استخدامها تجاريًا، كما لا يصح نسبة عمل اصطناعي إلى مصور أو شاهد حقيقي.

خامسًا، الشفافية والثقة: ليس كل استعمال للأداة يستلزم الإفصاح نفسه؛ فالتصحيح الإملائي يختلف عن إنشاء صورة واقعية أو صوت مقدم. ويكون الإفصاح أكثر إلحاحًا عندما يؤثر التوليد في المعنى أو في تصور الجمهور لأصالة المادة. وتقدم (Bauder, 2023) إرشادات أسوشيتد برس مثالاً على وضع حدود صارمة للمواد القابلة للنشر والتحقق من المخرجات.

سادسًا، التزييف العميق: تستطيع مواد اصطناعية تقليد الصوت والصورة بما يصعب التمييز الأولي بين الحقيقي والمصطنع. لا ينبغي للمؤسسة أن تعتمد أدوات كشف آلية وحدها، بل عليها الجمع بين فحص المصدر وسلسلة الحياة والقرائن الزمنية والمكانية والتواصل مع الأطراف المعنية.

التحولات التي تفرضها الأتمتة (Diakopoulos (2019 تتيح مقارنة الأدبيات تمييز ثلاثة مستويات من التحليل: يعالج مبادئ معيارية أوسع لتقييم (Cowls وFloridi (2019 على صناعة الأخبار والمساءلة عن القرارات الخوارزمية؛ ويقدم على تحويل إدارة المخاطر إلى وظائف مؤسسية قابلة (NIST (2023 أخلاقيات الذكاء الاصطناعي؛ بينما تركز وثائق للمراجعة. ولا تمثل هذه المصادر أدلة متطابقة على أداء الأدوات التوليدية في غرف الأخبار الليبية، بل تؤدي أدوارًا تفسيرية ومعمارية مختلفة. ومن هنا تأتي إضافة الدراسة في الربط بين قرار الاستخدام التحريري ومستوى المخاطر والضوابط العملية. لا في إثبات فعالية هذا الربط تجريبيًا.

8. الأطر المرجعية للحوكمة

لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي (2023) (لغة مؤسسية لتنظيم الحوكمة ورسم المخاطر وقياسها NIST يوفر إطار وإدارتها. وهو إطار طوعي عام وليس قانونًا صحفيًا، لكنه يساعد على ترجمة المبادئ الأخلاقية إلى مسؤوليات وإجراءات. ويمكن للمؤسسة الإعلامية أن تستفيد من منطقه دون ادعاء الحصول على اعتماد رسمي.

تؤكد توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021) (مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة والإنصاف والإشراف البشري. وتضيف إرشادات اليونسكو لحوكمة المنصات الرقمية (2023) (منظورًا يوازن بين معالجة الأضرار وحماية حرية التعبير والوصول إلى المعلومات؛ وهذه وثيقة أوسع من الذكاء الاصطناعي التوليدي تحديدًا.

تمثل سياسات المؤسسات الصحفية مستوى تطبيقيًا مهمًا؛ إذ توضح قواعد بشأن المعلومات السرية، والتحقق من المخرجات وعدم تقديم الصور أو الأصوات المصطنعة على أنها تسجيلات واقعية. ولا يعني اختلاف السياسات بين مؤسسة وأخرى غياب المبادئ المشتركة: المسؤولية البشرية، وصدق التمثيل، وحماية المصادر، والقدرة على التصحيح.

في السياقات العربية والليبية ينبغي مراعاة أن السياسات المستوردة لا تكفي وحدها؛ فهناك حاجة إلى تعريفات عربية واضحة، وإجراءات تتناسب موارد المؤسسة، وتدريب على التعامل مع الأسماء واللهجات والموضوعات الحساسة، ومراجعة القوانين الوطنية السارية قبل اعتماد قواعد ملزمة

قراءة نقدية للأدبيات وموقع الدراسة

تكشف المقارنة بين الأعمال النظرية والوثائق المهنية عن اختلاف في مستوى السؤال الذي تعالجه كل منها. فكتاب يلفت النظر إلى أثر الأتمتة في توزيع السلطة التحريرية وإمكان مساءلة القرارات التقنية، بينما (Diakopoulos 2019) حدود الثقة المفرطة في الحلول الحاسوبية عندما تُنقل إلى مشكلات اجتماعية معقدة. لا يقدم (Broussard 2018) يناقش العمال سياسة تشغيلية موحدة لغرفة الأخبار، لكنهما يبرران ضرورة مساءلة الافتراض القائل إن تسريع الإنتاج يعادل تحسين الصحافة. ومن هنا تتعامل الدراسة مع السرعة بوصفها منفعة مشروطة بالدقة، لا قيمة مستقلة عنها. إطارًا أخلاقيًا عامًا يتناول الخير وعدم الإضرار والاستقلالية (Cowls وFloridi 2019) وعلى مستوى المبادئ، يقدم حقوق الإنسان والإشراف البشري والمساءلة، في حين يحول (UNESCO 2021) والعدالة وقابلية التفسير. وتؤكد توصية إدارة المخاطر إلى وظائف تنظيمية قابلة للتطبيق والمتابعة. لكن هذه الوثائق لا تحدد بمفردها متى (NIST 2023) إطار يجوز نشر خبر أنتجت بعض عناصره آليًا؛ وهنا تبرز أهمية المعايير الصحفية العملية، مثل التحقق من المصدر وحماية وبذلك لا تضع الدراسة الأطر في مرتبة واحدة، بل تقر. (Bauder, 2023) سرية المعلومات ومراجعة المواد المصطنعة كلاً منها في حدود وظيفته.

فيضيء اهتمامات المؤسسات الإعلامية واتجاهات إدارتها، لكنه ليس دليلاً، (Cherubini وNewman 2025) أما تقرير على تحقق كل استخدام مقترح أو على انتشار متساوٍ للتقنية في جميع الأسواق. لذلك لا يصح نقل استنتاجاته إلى ليبيا بوصفها قياساً لواقع المؤسسات المحلية. بالإضافة التي يسعى إليها البحث هي وصل ثلاث طبقات غالباً ما تُبحث منفصلة المبدأ الأخلاقي، وقرار المحرر في سير العمل، وقدرة المؤسسة محدودة الموارد على التوثيق والمراجعة. وهذه إضافة تركيبية معيارية قابلة للنقاش والاختبار، وليست اكتشافاً ميدانياً جديداً.

9. النتائج التحليلية والمناقشة

أول استنتاج تحليلي أن التمييز الأهم ليس بين استخدام الذكاء الاصطناعي وعدم استخدامه، بل بين استعمال قابل للتتبع والتحقق واستعمال ينقل سلطة التقرير من المحرر إلى مخرج احتمالي غير موثق. وهذا التمييز يفسر لماذا يمكن السماح بالمساعدة اللغوية مع فرض قيود شديدة على إنشاء شهادات أو صور إخبارية واقعية. ثانياً، لا ينبغي قياس الكفاءة بعدد المواد المنشورة فقط. فالمكسب الحقيقي يتحدد بعد احتساب وقت المراجعة، وتكاليف التصحيح، والمخاطر القانونية، وأثر الثقة العامة. وقد يؤدي توليد سريع لنص غير موثق إلى زيادة العمل بدل تقليله. خصوصاً في المؤسسات التي لا تمتلك منظومة تدقيق. ثالثاً، ترتبط الشفافية بدرجة تدخل الأداة في المحتوى. من المناسب وضع سياسة إفصاح متدرجة تفرق بين دعم غير جوهري في التحرير وبين توليد عناصر مؤثرة في فهم الجمهور. ويجب أن يكون الإفصاح مفهوماً لا مجرد عبارة تقنية مبهم.

رابعاً، يقتضي الإشراف البشري الفعال صلاحيات واضحة: من يوافق على الاستخدام؟ من يتحقق من المصادر؟ من يقرر النشر؟ ومن يتلقى التصحيح؟ لا تحقق السياسات المكتوبة أثراً إذا لم تتصل بسير العمل اليومي والتدريب. خامساً، تقترح الدراسة أن الأولوية للمؤسسات محدودة الموارد ليست شراء أكثر الأدوات تعقيداً، بل بناء حد أدنى من الضبط: قائمة استخدامات مسموحة وممنوعة، وحظر إدخال بيانات حساسة في خدمات غير معتمدة، وسجل مختصر للمواد التي تأثرت بالتوليد، وقاعدة مراجعة بشرية قبل النشر. هذه الاستنتاجات مستمدة من المقارنة التحليلية بين الأدبيات والوثائق؛ ولا تمثل اختباراً إحصائياً لفرضيات أو تقييماً مباشراً. لمؤسسات إعلامية ليبية. وتتطلب معرفة مدى صلاحيتها العملية بحثاً لاحقاً يشمل تطبيقاً مؤسسياً أو تقييماً تجريبياً.

مناقشة نقدية: حدود الفاعلية والتطبيق

لا تكفي عبارة «المراجعة البشرية» وحدها لضمان سلامة النشر؛ فقد يوافق المحرر على نص متماusk ظاهرياً دون أن يمتلك الوقت أو الوثائق اللازمة لاختبار كل ادعاء. لذلك تقترح الدراسة أن يبدأ التحقق بتحديد الادعاءات الواقعية المؤثرة ثم ربطها بمصادر أولية مستقلة عن النموذج، وتسجيل قرار قبول المادة أو تعديلها أو رفضها. يتفق هذا المنطق مع توجه نحو إدارة المخاطر على امتداد دورة الاستخدام، لكنه يترجمه إلى خطوة تحريرية ملموسة (NIST 2023)

كما أن الإفصاح ليس بديلاً عن الدقة. فكتابة عبارة تفيد استخدام أداة توليدية لا تبرر نشر معلومة غير متحققة أو صورة توهم الجمهور بأنها توثيق لواقعة. ومن ناحية أخرى، قد يتحول الإفصاح الشامل عن كل تدقيق لغوي إلى ممارسة شكلية لا تساعد الجمهور على فهم مواضع التدخل الجوهري. لذلك يربط الإطار المقترح الإفصاح بطبيعة الأثر في المعنى والأصالة (UNESCO, 2021; Bauder, 2023) مع إبقاء التحقق شرطاً سابقاً على النشر

تظهر مفاضلة ثالثة في المؤسسات محدودة الموارد: يفرض نظام معقد للتوثيق قد يؤدي إلى تجاوزه عملياً، بينما يؤدي غياب أي سجل إلى صعوبة مراجعة الخطأ. وتقترح الدراسة حذاً أدنى قابلاً للتنفيذ يتكون من اسم المهمة، والأداة المستخدمة، ومصدر المعلومة، واسم المراجع، وقرار النشر. هذا الحد ليس معياراً عالمياً ثابتاً؛ بل اقتراح يحتاج تجريباً ومراجعة قانونية وتنظيمية في كل مؤسسة

10. إطار مقترح للحوكمة الإعلامية المتدرجة

تقترح الدراسة إطاراً من ست خطوات: 1) (تحديد المهمة والغرض؛ 2) (تصنيف المخاطر؛ 3) (اختيار أداة معتمدة؛ 4) توثيق المدخلات والمصادر الضرورية؛ 5) (مراجعة بشرية وإفصاح متناسب؛ 6) (رصد الأخطاء والتصحيح. لا يقصد بالإطار إلغاء الاجتهاد التحريري، بل توفير حد أدنى مشترك يمكن مراجعته

المستوى المنخفض: أعمال مثل تصحيح الأخطاء اللغوية أو توليد أفكار أولية غير منشورة؛ تكفي مراجعة المحرر المعتادة مع منع إدخال البيانات السرية. المستوى المتوسط: تلخيص وثائق عامة أو ترجمة تصريحات أو إنتاج نسخ متعددة؛ تتطلب مقارنة بالأصل وتسجيل المصدر ومراجعة التغيرات الدلالية. المستوى المرتفع: اتهامات، وأخبار أمنية أو صحية، ومواد انتخابية، وصور وأصوات تبدو واقعية؛ تتطلب تحققاً مستقلاً، وموافقة تحريرية أعلى، وإفصاحاً واضحاً أو منعاً عند تعذر الإثبات.

ينبغي أن يحدد دليل المؤسسة مالك السياسة، ودورية مراجعتها، وآلية تدريب العاملين، وطريقة الإبلاغ عن الخطأ دون عقاب تلقائي يثبط الإفصاح. كما ينبغي أن تتضمن العقود مع الموردين أسئلة حول حفظ البيانات واستخدامها في التدريب وإمكان حذفها، وسجل التغييرات، وحقوق الاستخدام

ولقياس التقدم يمكن متابعة مؤشرات تشغيلية لا تدعي قياس الحقيقة بصورة كاملة، مثل نسبة المواد عالية الخطورة التي راجعها محرر ثانٍ، وعدد التصحيحات المتعلقة بالمنتجات الاصطناعية، ونسبة الموظفين الذين أكملوا التدريب، ومدى الالتزام بالإفصاح. وتحتاج هذه المؤشرات تعريفات دقيقة قبل جمعها

تميز الإضافة المقترحة عن الأطر القائمة

لا تدعي الدراسة ابتكار مبادئ جديدة للشفافية أو المساءلة؛ فهذه مبادئ قائمة في أدبيات أخلاقيات الإعلام والذكاء الاصطناعي. الجديد على مستوى البناء التحليلي هو ترتيبها في سلسلة قرار تحريرية تبدأ من توصيف المهمة وتنتهي NIST بتصحيح ما بعد النشر، ثم وصل هذه السلسلة بدرجات الخطر وبقدرة المؤسسة على التنفيذ. ويختلف ذلك عن التي تضع مبادئ معيارية واسعة؛ إذ يركز (UNESCO 2021) الذي يقدم إطاراً عاماً عابراً للقطاعات، وعن (2023)

المقترح هنا على لحظة إنتاج المادة الإعلامية ومسؤولية من يجيز نشرها. ومع ذلك، لا يمكن الحكم على فاعلية هذا الترتيب قبل اختباره على حالات تحريرية واقعية.

11. تطبيقات استشرافية في المؤسسات الإعلامية الليبية

في الإذاعة، يمكن اعتماد أدوات التوليد لإعداد مسودات فقرات خدمية أو مقترحات أسئلة، مع اشتراط أن يراجع المعد أسماء الأشخاص والمعلومات الزمنية ومصادر الأخبار قبل البث. ويجب تمييز الأصوات الاصطناعية المستخدمة في الإعلانات أو المواد التمثيلية وعدم نسبتها إلى أشخاص حقيقيين دون موافقة

في المنصات الرقمية، قد تفيد الأدوات في تكييف النصوص للأحجام المختلفة أو إعداد ملخصات متعددة اللغات. لكن استخدام صور مولدة لمحاكاة أحداث محلية فعلية يهدد سلامة التوثيق، لذا ينبغي منع تقديمها بوصفها صورًا صحفية للأحداث.

في غرف الأخبار الصغيرة، يمكن البدء بسياسة من صفحة واحدة تتضمن خمسة أسئلة إلزامية قبل النشر: هل توجد معلومة واقعية أنتجت الأداة؟ هل جرى الرجوع إلى أصل موثوق؟ هل تحتوي المدخلات بيانات حساسة؟ هل يظن الجمهور أن عنصرًا اصطناعيًا تسجل حقيقي؟ ومن المسؤول عن الموافقة والتصحيح؟

هذه التطبيقات مقترحات معيارية وليست وصفًا لواقع قائم. ولا يمكن الجزم بدرجة جاهزية المؤسسات الليبية أو توافر التدريب فيها دون بيانات ميدانية مستقلة.

الخاتمة والتوصيات

يخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يعيد ترتيب سلسلة إنتاج المحتوى الإعلامي، لكنه لا يلغي الوظيفة الأساسية للصحافة بوصفها ممارسة للتحقق والمساءلة. وتتحدد الفائدة المهنية للأدوات بقدرة المؤسسة على التمييز بين المقترح والحقيقة، وبين التحرير والإيهام، وبين تسريع العمل ونقل المخاطر إلى الجمهور.

توصي الدراسة بأن تصوغ المؤسسات الإعلامية سياسات مكتوبة ومعلنة للاستخدام، وأن تصنف المهام بحسب المخاطر وتمنع رفع بيانات المصادر الحساسة إلى أدوات غير معتمدة، وتوفر تدريبًا دوريًا على التحقق والخصوصية والإفصاح. كما توصي بإبقاء القرار التحريري النهائي لدى بشر محددين، وإنشاء مسار واضح لتصحيح المواد التي تأثرت بالتوليد.

وتقترح بحثًا لاحقة تختبر الإطار في مؤسسات ليبية مختلفة، وتقارن أثر الإفصاح عن المحتوى الاصطناعي في ثقة الجمهور، وتقاس الزمن الصافي الذي توفره الأدوات بعد احتساب المراجعة والتصحيح. ويظل ذلك عملاً مستقبليًا لا نتيجة لهذه الدراسة.

جدول 1: مصفوفة قرارات الاستخدام المقترحة

الضابط الأدنى	مستوى المخاطر	المهمة
مراجعة المحرر وحماية البيانات	منخفض	تدقيق لغوي لمسودة داخلية
مقارنة بالأصل وتوثيق المصدر	متوسط	تلخيص وثيقة أو ترجمة تصريح
تحقق مستقل وموافقة تحريرية	مرتفع	نص خبر يتضمن اتهامًا أو رقمًا حساسًا
منع الإيهام وإفصاح صريح أو عدم	مرتفع جدًا	صوت أو صورة اصطناعية تبدو توثيقية

وإرشادات، (2021، 2023) UNESCO، (2023) NIST المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى التحليل المقارن لمبادئ

الجدول اقتراح معياري غير مختبر ميدانيًا. (Bauder, 2023). Associated Press

المراجع

- Bauder, D. (2023, August 16). AP, other news organizations develop standards for use of artificial intelligence in newsrooms. Associated Press.
- Broussard, M. (2018). Artificial unintelligence: How computers misunderstand the world. MIT Press.
- Diakopoulos, N. (2019). Automating the news: How algorithms are rewriting the media. Harvard University Press.
- Floridi, L., & Cowls, J. (2019). A unified framework of five principles for AI in society. Harvard Data Science Review, 1(1). <https://doi.org/10.1162/99608f92.8cd550d1>
- Newman, N., & Cherubini, F. (2025). Journalism, media, and technology trends and predictions 2025. Reuters Institute for the Study of Journalism. <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/journalism-media-and-technology-trends-and-predictions-2025>
- National Institute of Standards and Technology. (2023). Artificial intelligence risk management framework (AI RMF 1.0) (NIST AI 100-1). <https://doi.org/10.6028/NIST.AI.100-1>
- Rogers, E. M. (2003). Diffusion of innovations (5th ed.). Free Press.
- UNESCO. (2021). Recommendation on the ethics of artificial intelligence. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381137>
- UNESCO. (2023). Guidelines for the governance of digital platforms: Safeguarding freedom of expression and access to information through a multistakeholder approach. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387339>
- Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policy making. Council of Europe. <https://rm.coe.int/information-disorder-toward-an-interdisciplinary-framework-for-research/168076277c>